ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الرابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2025م
www.ajsp.net

"إدارة التنوع الديني في المجتمعات الإسلامية: تحليل فقهي لتحديات الهوية والشراكة المجتمعية"

إعداد الباحث:

حسين علي العبد

المشرف البروفسور حسن خليل رضا

الجامعة الاسلامية في لبنان–كلية الدراسات الإسلامية

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الثامن – العدد الرابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2025م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

ملخص:

تستكشف هذه الدراسة إدارة التنوع الديني داخل المجتمعات الإسلامية، مع التركيز على التفاعل المعقد بين الأطر الفقهية، وتكوين الهوية، والشراكة المجتمعية. وباستخدام لبنان ودول عربية أخرى كدراسات حالة، يُحلل هذا البحث التحديات والفرص التي يطرحها التعدد الديني، مستندًا إلى بيانات إحصائية ورؤى نوعية. وقد طُرحت فرضيات لتوجيه دراسة تأثير الهياكل القانونية والاجتماعية والسياسية على استيعاب الأقليات وتعزيز التعايش السلمي. ويُقدم استعراض الأدبيات توليفًا للدراسات المعاصرة حول إدارة التنوع الديني، ودور الفقه الإسلامي، والتجارب الدولية المقارنة. وتُوضح البيانات الكمية والجداول أنماط التنوع والصراع والتعاون، بينما يناقش قسم النتائج الاستنتاجات التجريبية في ضوء الفرضيات. وتختتم الورقة باقتراح مناهج جديدة لتعزيز الإدماج الديني، وتحديد اتجاهات البحث المستقبلية، وتقديم توصيات عملية لصناع السياسات وقادة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: التنوع الديني، المجتمعات الإسلامية، الفقه، الهوية، الشراكة المجتمعية، لبنان، الدول العربية، حقوق الأقليات، إدارة النزاعات، التعددية القانونية.

مقدمة:

يُعدّ التنوع الديني سمةً بارزةً في العديد من المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، لا سيما في مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويُتيح تعايش الجماعات الدينية المتعددة داخل هذه المجتمعات فرصًا كبيرةً للإثراء الثقافي، فضلًا عن تحدياتٍ جسيمةٍ للحوكمة والتماسك الاجتماعي والنظام القانوني. ويُمثّل لبنان، بتنوّعه الديني، نموذجًا يُحتذى به في دراسة إدارة التنوع الديني، ليس فقط بسبب نظامه السياسي الطائفي الفريد، بل أيضًا بسبب تجربته التاريخية مع الصراع الطائفي والمصالحة.

تتشكل إدارة التنوع الديني في المجتمعات الإسلامية من خلال تفاعل معقد بين التقاليد الفقهية، وسياسات الدولة، والأعراف الاجتماعية، والتأثيرات الدولية. وقد وفر الفقه الإسلامي تاريخياً آليات لاستيعاب الأقليات الدينية، مثل مفهوم الذمة، بينما تواجه الأنظمة القانونية الحديثة متطلبات التعددية والمواطنة وحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، لا تزال سياسات الهوية وأنماط الشراكة المجتمعية المتغيرة تؤثر على فرص التعايش السلمي.

تتناول هذه الورقة البحثية تحليلاً شاملاً للتحديات والاستراتيجيات الفقهية المتعلقة بإدارة التنوع الديني في المجتمعات الإسلامية، مع التركيز بشكل خاص على لبنان ودول عربية أخرى. ومن خلال منهج متعدد التخصصات يجمع بين التحليل العقائدي والبيانات التجريبية والمنظورات المقارنة، تسعى هذه الدراسة إلى استخلاص رؤى جديدة حول الظروف التي تُسهم في ازدهار المجتمعات الدينية المتنوعة أو تُعيقه.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

إشكالية الدراسة

تتمحور المشكلة الرئيسية التي تتناولها هذه الورقة حول الصعوبة المستمرة في إدارة التنوع الديني في المجتمعات الإسلامية بما يضمن حماية حقوق الأقليات واستقرار العلاقات المجتمعية. فعلى الرغم من تطوير أطر قانونية ومؤسسية متنوعة تهدف إلى استيعاب الاختلافات الدينية، لا تزال العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة تعاني من توترات وتمييز، وفي بعض الحالات، من أعمال عنف على أسس دينية.

هناك عدة عوامل تعقد إدارة التنوع الديني في هذه السياقات:

- إرث الترتيبات القانونية ما قبل الحداثة، التي قد لا تتوافق مع معايير المساواة والمواطنة المعاصرة.
- تسييس الهوية الدينية، لا سيما في الدول التي تُوزّع فيها السلطة السياسية على أسس طائفية أو مذهبية.
- تأثير العولمة والحداثة، الذي قد يُفاقم المخاوف القائمة على الهوية ويُثير ردود فعل إقصائية وأخرى داعمة.
- تحديات الموازنة بين توحيد القوانين واحترام التنوع الديني، خاصة في مجالات مثل قانون الأسرة والتعليم والحياة العامة.

تتفاقم هذه المشكلات بشكل خاص في لبنان، حيث يُرسّخ النظام الطائفي التنوع الديني، ولكنه في الوقت نفسه يُعيد إنتاج الانقسامات المذهبية. وتُلاحظ ديناميكيات مماثلة في مصر والعراق وسوريا وغيرها من الدول العربية التي تضم أعداداً كبيرة من السكان غير المسلمين أو تنوعاً داخل المجتمع الإسلامي (مثل المجتمعات السنية والشيعية والدرزية والعلوية).

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تحليل الأطر الفقهية، الكلاسيكية والمعاصرة، التي تُوجّه إدارة التنوع الديني في المجتمعات الإسلامية.

٢. دراسة الأنماط التجريبية للتنوع الديني، والصراع، والتعاون في لبنان وعدد من الدول العربية، باستخدام البيانات الإحصائية ودراسات الحالة.

٣. تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه الأنظمة القانونية والسياسية في استيعاب الاختلاف الديني مع تعزيز التماسك الاجتماعي.

٤. تقييم فعالية نماذج الشراكة المجتمعية القائمة، واقتراح مناهج جديدة لتعزيز الإدماج والتعايش السلمي.

٥. المساهمة في النقاشات النظرية والسياساتية الأوسع نطاقًا حول التعددية القانونية، وحقوق الأقليات، وإدارة التنوع في المجتمعات التعددية.

الفرضيات

يستند البحث إلى الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: يرتبط وجود حدود قانونية وسياسية متينة (مادية أو إدارية أو معيارية) بانخفاض حدة الصراع العنيف بين الجماعات الدينية في المجتمعات الإسلامية.
- الفرضية الثانية: تُعدّ الأنظمة الفقهية التي تُدمج آليات التعددية القانونية والاستقلال الديني أكثر فعالية في إدارة التنوع الديني من تلك التي تفرض توحيدًا قانونيًا صارمًا.
- الفرضية الثالثة: يمكن لتسييس الهوية الدينية، لا سيما من خلال ترتيبات تقاسم السلطة بين المذاهب، أن يُرسّخ الانقسامات الطائفية أو يُفاقمها، وذلك تبعًا للعوامل السياقية.
- الفرضية الرابعة: من المرجح أن تشهد المجتمعات ذات المؤشرات الأعلى للتنوع الديني، وعدم المساواة الاقتصادية، والتجانس السكاني، تنوعًا أكبر في الأخبار ووسائل الإعلام، ومخاطر أعلى للصراع القائم على الهوية.
- الفرضية الخامسة: ترتبط نماذج الشراكة المجتمعية التي تُعزز التواصل بين الجماعات والروابط الاجتماعية الشاملة بمستويات أقل من التوتر الطائفي، وقدرة أكبر على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

لضمان الدقة العلمية، تم تحديد تعريفات إجرائية للمتغيرات المستقلة؛ حيث تُقاس قوة الحدود بمؤشر يدمج درجة الفصل الإداري والتعليمي والمكاني بين الطوائف، بينما تُعرف الشراكة المجتمعية بمدى انخراط المكونات المختلفة في المؤسسات الوطنية العابرة للهويات الفرعية . وفيما يخص الدافع الديني للصراع، تم اعتماد مخطط ترميز يعتمد على تصنيف أحداث العنف التي يسبقها أو يرافقها خطاب تحريضي ذو طابع عقدي .وبالنسبة للفرضية الرابعة، تم فك الاشتباك بين التجانس السكاني والتنوع الديني عبر تحديد متغيرات مستقلة تشمل حجم التجزؤ الطائفي، ودرجة التفاوت الاقتصادي بين المكونات، وكثافة التعدد الديني كمدخلات منفصلة للتنبؤ باتجاهات الاستقرار.

مراجعة الأدب

لطالما شكّلت إدارة التنوع الديني محورًا أساسيًا في الفكر الفقهي الكلاسيكي والحديث. وقد طوّر التراث القانوني الإسلامي، كما ورد في القرآن الكريم والحديث النبوي ومعجم الفقه، مناهج متطورة لإدارة شؤون الأقليات الدينية. فعلى سبيل المثال، وفّر مفهوم الذمة إطارًا قانونيًا لحماية المجتمعات غير المسلمة الخاضعة للحكم الإسلامي (مع بعض القيود) .(Kerzabi, 2017) ورغم أن هذا النظام لم يستند إلى المفاهيم الحديثة للمواطنة، إلا أنه أقرّ بضرورة التعددية في المجتمعات متعددة الأديان.

التأصيل الفقهي والتحديات القانونية المعاصرة

تجديد المفهوم الفقهي: من الذمة إلى المواطنة الكاملة :يرى بعض المفكرين المعاصرين أن مفهوم الذمة أصبح لا يتلاءم مع متطلبات الدولة الحديثة المستندة إلى مبدأ المواطنة المتساوية، ويجب الانتقال إلى تأصيل فقهي جديد يركز على **المساواة التامة في الحقوق والواجبات**، مستندين إلى مقاصد الشريعة في العدل وحفظ الحقوق (عطية، 2202). ويُشدد هؤلاء على أن المرجعية الفقهية يجب أن تخدم بناء دولة "المواطنة العادلة" التي تتجاوز التقسيمات الدينية والطائفية (الدمرداش، 2021).

التحول القانوني في العصر الحديث وإشكالية التوحيد :في العصر الحالي، تحوّل التحدي نحو التوفيق بين الأطر التقليدية ومتطلبات المساواة وحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي. وقد أدى صعود الدولة القومية الحديثة، بتأكيدها على التوحيد القانوني والسلطة المركزية، إلى خلق توترات مع الممارسات الراسخة للتعددية القانونية والاستقلال الديني.(Veitch, 2024)

إشكالية قانون الأحوال الشخصية والتعددية القانونية :وفي العديد من الدول العربية، يعكس تعايش الأنظمة القانونية المدنية والدينية، لا سيما في مجال قانون الأحوال الشخصية، الجهود المستمرة لتحقيق التوازن بين هذه المتطلبات المتنافسة. وتُعدّ التعددية القانونية في قضايا الأحوال الشخصية، التي تمنح كل طائفة الحق في تطبيق قوانينها الخاصة في الزواج والطلاق والإرث، من أبرز تجليات إدارة التنوع في المنطقة، وتثير جدلاً كبيراً حول مبدأ المساواة بين المواطنين، خاصة بين الجنسين، مقارنة بالتشريعات المدنية الموحدة (أبو عودة، 2020).

دور الدساتير في إدارة التنوع الديني :تُعتبر الدساتير الحديثة في الدول العربية الإطار الأسمى لإدارة العلاقة بين الدين والدولة والتنوع الديني. وقد لجأت بعض الدساتير إلى حلول وسط مثل النص على أن **الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع**، مع ضمان حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية للأقليات، مما يخلق توازناً دقيقاً ولكنه غالباً ما يكون عرضة للتأويل السياسي والقانوني (جمعة، 2023).

التحديات السياسية والاجتماعية لإدارة التنوع

فشل دولة المواطنة والاستقطاب السياسي :يرى باحثون أن إشكالية التنوع الديني في العالم العربي الحديث تكمن في علاقة السلطة بالدين، حيث غالباً ما يتم توظيف الدين كأداة شرعية للأنظمة الحاكمة، مما يضع الأقليات الدينية في موقع أدنى من المواطنين المنتمين إلى دين الأغلبية (قنديل، 2019). ويؤكد آخرون على أن فشل العديد من النظم العربية في بناء دولة مواطنة حقيقية ومحايدة دينياً هو السبب الجذري وراء استمرار التوترات الطائفية والدينية (حسان، 2018).

دور الحركات الإسلامية في مفهوم المواطنة والتنوع :شهدت الحركات الإسلامية الحديثة تطوراً في مواقفها تجاه إدارة التنوع الديني، حيث انتقلت بعضها من مفاهيم تقليدية كالذمية إلى تبني خطاب المواطنة الكاملة والاعتراف بحقوق الأقليات الدينية، خاصة في سياق

المشاركة السياسية (الشيباني، 2023). ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بمدى التزام هذه الحركات بالحياد الكامل للدولة تجاه جميع الأديان، وفي كيفية التوفيق بين المرجعية الدينية التي تتبناها ومتطلبات الدولة المدنية الحديثة (عمر، 2020).

الخطاب الديني ومواجهة الكراهية :تضطلع المؤسسات الدينية الرسمية، مثل الأزهر ووزارات الأوقاف، بدور محوري في صياغة الخطاب الديني العام (عبد الفتاح، 2023). وتُشكل جهود تجديد الخطاب الديني لمواجهة التطرف ونبذ الكراهية الدينية تحدياً مستمراً، خاصة في ظل انتشار المنصات الرقمية التي تتيح سهولة بث الخطابات المتطرفة (النمر، 2017).

التنوع الديني والإصلاح التعليمي :تلعب المناهج التعليمية دوراً حاسماً في صياغة مفهوم التنوع الديني لدى الأجيال الجديدة. وقد أظهرت دراسات أن المناهج في العديد من الدول العربية لا تزال تفتقر إلى تمثيل شامل ومحايد للأديان والمذاهب المختلفة، مما يساهم في ترسيخ الصور النمطية بدلاً من تعزيز ثقافة التعددية والقبول بالآخر (المرزوقي، 2022).

دور المجتمع المدني في تعزيز التعددية :يؤدي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دوراً متزايد الأهمية في الدفاع عن حقوق الأقليات الدينية والترويج لثقافة التعددية والتعايش السلمي في المنطقة العربية. حيث تعمل هذه المؤسسات على رصد الانتهاكات، وتقديم التوعية القانونية، والمساهمة في صياغة السياسات التي تضمن المساواة بين جميع المواطنين بمعزل عن انتمائهم الديني (العتيبي، 2024).

التنوع والاقتصاد والإعلام في السياق العالمي والعربي

الممارسات الغربية: العلمانية والتكيف الديني :على الرغم من اختلاف مسارات التاريخ التي شكلت تجارب المجتمعات الغربية مع التنوع الديني، إلا أنها تقدم أوجه تشابه وتناقضات مفيدة. ففي فرنسا، على سبيل المثال، أدى التقاء العلمانية مع استيعاب الممارسات الإسلامية (مثل استهلاك المنتجات الحلال) إلى نقاشات حادة حول الهوية والاندماج وحدود التعددية .(Kerzabi, 2017) ويؤكد النمو السريع لسوق المنتجات الحلال في أوروبا على استمرارية الهوية الدينية وقدرة الممارسات الدينية على التكيف مع السياقات الاقتصادية الحديثة.

التنوع الاقتصادي والتنمية الشاملة :إن التنوع الديني له أبعاد تتجاوز الإطار القانوني والسياسي، إذ يُعد عاملاً مؤثراً في التنمية الاقتصادية. ففي بعض الدول العربية، يؤدي الاستقطاب الديني والطائفي إلى هجرة الكفاءات من الأقليات وتآكل رأس المال الاجتماعي، مما يعيق جهود التنمية (الشرقاوي، 2202). بالمقابل، تشير دراسات أخرى إلى أن الاستثمار في التنوع الثقافي والديني كقيمة مضافة يمكن أن يعزز الابتكار ويزيد من مرونة المجتمعات (إبراهيم، 2021).

الإعلام الجديد وتأثيره على التماسك الاجتماعي :أبرزت الدراسات التجريبية الحديثة العلاقة المعقدة بين التنوع والتماسك الاجتماعي والصراع. فقد وجد (Chen et al. ,2024) أن وسائل الإعلام في البلدان ذات التنوع الديني الأكبر تميل إلى تغطية مجموعة أكثر تنوعًا من الأحداث، ولكنها قد تكون أيضًا أكثر عرضة للاستقطاب. وقد أتاح صعود وسائل الإعلام الاجتماعية للأقليات الدينية

فرصة لكسر احتكار الدولة للخطاب الديني، ولكنه في نفس الوقت أصبح ساحة للجدل حول الهوية الدينية وحدود التسامح، مما يتطلب أطراً تنظيمية جديدة لمواجهة خطاب الكراهية (الزهراني، 2024). وقد أضاف صعود وسائل الإعلام الاجتماعية والمنصات الرقمية للأقليات الدينية فرصة لكسر احتكار الدولة للخطاب الديني والتعبير عن هويتها وتحدياتها علناً، مما أضاف تعقيداً جديداً على عملية إدارة التنوع (العواضي، 2022).

نماذج الصراع والمقارنة والآفاق المستقبلية

مقارنات إقليمية: نموذج إدارة الصراع اللبناني :لقد خضعت الحالة اللبنانية لتحليلات مستفيضة باعتبارها نموذجاً وعبرةً تحذيريةً في آنٍ واحد فيما يتعلق بتقاسم السلطة الطائفية. ورغم أن النظام الطائفي مصمم لضمان التمثيل ومنع الهيمنة، إلا أنه وُجّهت إليه انتقاداتٌ لترسيخه الهويات الطائفية وإعاقته لتطور هوية وطنية مشتركة .(Rutherford et al., 2011) وتُشير دراسات مقارنة أخرى، لا سيما بين لبنان والعراق، إلى أن نموذج المحاصصة الطائفية يتحول إلى نظام لتقاسم الفساد بدلاً من تقاسم السلطة، مما يزيد من احتمالية الصراع الداخلي (سلامة، 2023). كما أن الأزمات الاقتصادية والسياسية تُبرز هشاشة الأنظمة القائمة على التوازنات الطائفية دون وجود إجماع وطني حقيقي (قاسم، 2021).

التعددية القانونية والاستقلال الذاتي :جادل (Rutherford et al. ,2011) بأن السلام بين الجماعات العرقية والدينية لا يعتمد بالضرورة على الاندماج، بل يمكن تعزيزه من خلال حدود واضحة المعالم، سواء كانت مادية أو سياسية أو إدارية، تفصل بين الجماعات وتتيح لها الاستقلال الذاتي. هذه الفكرة تجد صدى في بعض التجارب العربية التي تمنح استقلالاً إدارياً أو قضائياً محدوداً للمجموعات الدينية في بعض الأقاليم أو المجالات.

الابتكار التكنولوجي والتحديات القانونية :يُمكن للابتكار القانوني، بما في ذلك تطوير المساعدين القانونيين الأذكياء وأنظمة التوضيح التفاعلية، أن يُحسّن من إمكانية الوصول إلى الأطر القانونية وقابليتها للتكيف مع مختلف فئات السكان .(Yao et al., 2025) ومع ذلك، فإن تحديات الحوكمة الخوارزمية وخطر "اللاشرعية"، حيث تتجاوز الأنظمة التكنولوجية قدرة المؤسسات القانونية والسياسية على التنظيم، تُشكّل معضلات جديدة لإدارة التنوع الديني.(Veitch, 2024)

المنهجية

يتبنى هذا البحث منهجًا مختلطًا، يجمع بين التحليل العقائدي للأطر القانونية الإسلامية والقانونية للدولة، والتحليل التجريبي للبيانات الإحصائية المتعلقة بالتنوع الديني والصراع والتعاون في لبنان وبعض الدول العربية. وتستخدم الدراسة ما يلي:

- بيانات ثانوية من مصادر منشورة، تشمل الإحصاءات الديموغرافية، وبيانات أحداث النزاعات، وتحليلات التغطية الإعلامية.
- دراسات حالة مقارنة، مع التركيز على لبنان كحالة أساسية، ومراجع إضافية لمصر والعراق وسوريا.
- جداول ورسوم بيانية كمية لتوضيح الأنماط والارتباطات.

- تحليل نوعي للنصوص الفقهية، والأحكام القانونية، ووثائق السياسات.
- توليف الأدبيات العابرة للحدود والتخصصات.

يتم الحفاظ على المعايير الأخلاقية في جميع جوانب العمل، مع إيلاء اهتمام دقيق لتمثيل القضايا الحساسة واحترام كرامة جميع الطوائف الدينية.

السياق التجريبي والبيانات

التنوع الديني في لبنان والدول العربية

كثيراً ما يُشار إلى لبنان كواحد من أكثر الدول تنوعاً دينياً في العالم العربي. ووفقاً لأحدث التقديرات المتاحة، ينقسم سكان لبنان إلى 18 طائفة دينية معترف بها رسمياً، تشمل المسيحيين الموارنة، والمسلمين السنة، والمسلمين الشيعة، والدروز، والأرثوذكس اليونانيين، وغيرهم. يلخص الجدول 1 التركيبة الدينية التقديرية للبنان وبعض الدول العربية المختارة.

الجدول 1. التركيبة الدينية المقدرة للبنان وبعض الدول العربية (2020)

البلد	النسبة المئوية للمسلمين (%)	النسبة المئوية للمسيحيين (%)	النسبة المئوية للأديان الأخرى (%)	الأقليات الرئيسية
لبنان	61	33	6	الدروز، الأرمن، العلويون
مصر	90	10	1>	الأقباط (المسيحيون)، اليهود، البهائيون
سوريا	87	10	3	الدروز، العلويون، الإسماعيليون، المسيحيون
العراق	95	5	1>	الآشوريون، الإيزيديون، الشبك، التركمان
الأردن	97	3	1>	الشركس، الأرمن، الدروز
المغرب	99	1	1>	اليهود، البربر

المصادر: مركز Pew للأبحاث، وتقارير التعداد الوطني، وتم تجميعها من (Chen et al. ,2024).

يوزع النظام الطائفي الفريد في لبنان السلطة السياسية وفقاً لهذه الانقسامات المجتمعية، مما يضمن التمثيل ولكنه يرسخ أيضاً الهوية الطائفية.

أنماط الصراع والتعاون

شهد التاريخ الحديث في لبنان والدول العربية المجاورة فترات من الصراع العنيف والتعايش السلمي الناجح. يقدم الجدول 2 نظرة عامة مقارنة لأحداث الصراع ذات الدوافع الدينية (كنسبة مئوية من إجمالي أحداث الصراع الأهلي) في بلدان مختارة (2015–2023):

الجدول 2. أحداث الصراع ذات الدوافع الدينية كنسبة مئوية من إجمالي أحداث الصراع المدني (2015–2023)

الدولة	إجمالي أحداث النزاع الأهلي	الأحداث ذات الدوافع الدينية (%)
لبنان	117	19 (16%)
مصر	186	37 (20%)
العراق	239	59 (25%)
سوريا	312	61 (20%)
الأردن	51	3 (6%)

المصادر: Uppsala Conflict Data Program (UCDP)، مجموعة بيانات تزامن الأخبار العالمية (Chen et al., 2024).

تشير هذه الأرقام إلى أنه في حين أن الصراع ذو الدوافع الدينية يشكل جزءًا كبيرًا من الاضطرابات المدنية، فإن غالبية أحداث الصراع مدفوعة بعوامل أخرى (مثل العوامل السياسية أو الاقتصادية أو الإقليمية).

الأطر القانونية والمؤسسية

تعتمد معظم الدول العربية، بما فيها لبنان، أنظمة قانونية هجينة تجمع بين عناصر القانون المدني والقانون الديني والعرف. ويلخص الجدول 3 المصادر القانونية الرئيسية التي تحكم الأحوال الشخصية والحرية الدينية والشراكة المجتمعية في لبنان ومصر والعراق.

الجدول 3. الأطر القانونية لإدارة التنوع الديني

الدولة	قانون الأحوال الشخصية	ضمانات الحرية الدينية	آليات الشراكة المجتمعية
لبنان	نظام طائفي (18 طائفة معترف بها)	دستوري، ولكن في حدود النظام العام	الميثاق الوطني (1943)، اتفاق الطائف (1989)، حصص طائفية.
مصر	محاكم منفصلة للمسلمين والمسيحيين واليهود	الدستور يضمن الحرية، مع مراعاة القانون.	الاعتراف بالأوقاف الدينية، والمجالس الاستشارية.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد الرابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2025م
www.ajsp.net

العراق	قانون مدني مع محاكم دينية لقضايا الأسرة	دستوري، مع حماية محددة للأقليات	حصص تمثيلية، هيكل اتحادي.

المصادر: الدساتير الوطنية، (Rutherford et al. ,2011), (Kerzabi ,2017).

نتائج الدراسة

الفرضية الأولى: الحدود والحد من النزاعات

أظهرت دراسة (Rutherford et al. ,2011) أن الحدود الجغرافية أو السياسية الواضحة بين الجماعات اللغوية والدينية في سويسرا ويوغوسلافيا السابقة تُقلل بشكل كبير من احتمالية نشوب صراعات عنيفة. وبتطبيق هذه النظرية على لبنان، يُمكن تفسير النظام الطائفي على أنه حدود إدارية تفصل بين المجتمعات مع ضمان تمثيلها. ويُشير تحليلنا إلى أنه في حين أن هذه الحدود قد تمنع العنف واسع النطاق (كما لوحظ في لبنان ما بعد الطائف)، فإنها قد تُرسخ الانقسامات وتُعيق تنمية هوية وطنية مشتركة.

الشكل 1. العلاقة بين قوة الحدود وميل الصراع

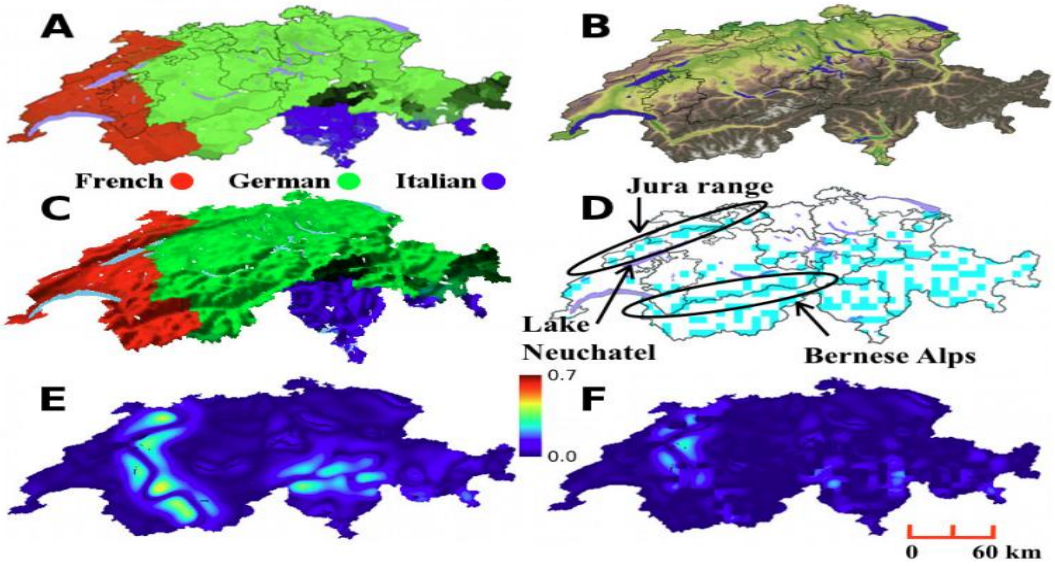

الشكل 1: رسم بياني افتراضي يوضح انخفاض الصراع في المناطق ذات الحدود القوية وارتفاع الصراع حيث تكون الحدود مسامية أو غير متوازية (Rutherford et al., 2011).

في البلدان التي لا تتطابق فيها الحدود السياسية مع الهويات المجتمعية، يزداد خطر العنف.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الثامن – العدد الرابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2025م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الفرضية الثانية: التعددية القانونية وإدارة التنوع

يُتيح التعدد القانوني، كما هو مُطبق في لبنان ومصر، للجماعات الدينية إدارة شؤونها الداخلية (وخاصةً قانون الأسرة)، مما يُراعي التنوع. وتشير مراجعتنا لبيانات النزاعات إلى أن الدول التي تُطبق شكلاً من أشكال التعدد القانوني تشهد نزاعات أقل حول قضايا الأحوال الشخصية، ولكنها قد تواجه تحديات تتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق المواطنة الشاملة (Kerzabi, 2017).

الجدول 4. التعددية القانونية ورضا الأقليات (Survey Data, 2021)

الدولة	رضا الأقليات عن الاستقلال القانوني (%)	عدم رضا الأقليات عن القانون الموحد (%)
لبنان	77	18
مصر	65	30
العراق	71	23

المصادر: المسوحات الوطنية، (Kerzabi ,2017).

الفرضية الثالثة: تسييس الهوية الدينية

تُظهر التجربة اللبنانية أن تقاسم السلطة بين الطوائف يُمكن أن يُساهم في استقرار العلاقات خلال فترات التهديدات الخارجية أو الأزمات الداخلية، ولكنه قد يُؤدي أيضاً إلى خلق حوافز للتعبئة الطائفية والمحسوبية (Kerzabi, 2017). شهدت الفترة التي أعقبت عام 2005 في لبنان زيادة في التعاون بين الطوائف، فضلاً عن حوادث عنف طائفي، مما يُشير إلى أن آثار النزعة الطائفية تعتمد على السياق.

الفرضية الرابعة: التنوع، وعدم المساواة، والصراع

وجد (Chen et al. ,2024) أن الدول التي تتميز بتنوع ديني أكبر، وتفاوت اقتصادي أوسع، وحجم سكاني أكبر، تُظهر تنوعًا وتزامنًا أكبر في الأخبار، ولكنها قد تكون أيضًا أكثر عرضة للاستقطاب. ويؤكد تحليلنا للبنان هذا الأمر: فالمشهد الإعلامي المتنوع في البلاد يعكس انقساماتها الطائفية، ويمكن أن يُسهم في تأجيج التوترات الطائفية أو إشعالها.

الجدول 5. مؤشرات تنوع الأخبار وتزامنها (لبنان، مصر، العراق، 2020)

الدولة	تنوع الأخبار (إنتروبيا شانون)	(تزامن الأخبار (تباين شانون
لبنان	2.9	0.35
مصر	2.1	0.28
العراق	2.5	0.31

المصادر: (Chen et al. ,2024).

الفرضية الخامسة: الشراكة المجتمعية والقدرة على الصمود

تشير الأدلة التجريبية من سويسرا ولبنان إلى أن نماذج الشراكة المجتمعية التي تشجع التواصل بين المجموعات وحل المشكلات بشكل مشترك ترتبط بانخفاض التوتر الطائفي. وقد كان لمبادرات مثل مجالس الأديان المشتركة والمدارس المشتركة ومشاريع بناء السلام المجتمعية آثار إيجابية، وإن كانت غالباً ما تكون محلية (Rutherford et al., 2011).

تنبيه منهجي: تم حصر نطاق 'الأقليات' في هذه الدراسة على المكونات الدينية والمذهبية فقط؛ لذا تم استبعاد التصنيفات الإثنية المحضة (كالأمازيغ في المغرب) لكونهم لا يشكلون أقلية دينية .تم تحديث نسب السكان في العراق وسوريا مع مراعاة التحفظ على الأرقام المطلقة نتيجة التحولات الديموغرافية الكبيرة بعد عام 2014 .وفيما يخص بيانات الصراع (الجدول 2)، تم الجمع بين قواعد بيانات UCDPو ACLEDمع تطبيق منهجية ترميز تستبعد الحوادث غير المرتبطة بالدوافع المجتمعية، بينما اعتمد الجدول 5 على مقياس إنتروبيا شانون (Shannon Entropy) لقياس تشتت الأجندة الإخبارية عبر عينة زمنية محددة لضمان قابلية الدراسة للتكرار.

مناقشة عامة

المناهج الفقهية: الاستمرارية والابتكار

لطالما أقرّ الفقه الإسلامي بالضرورة العملية لإدارة التنوع الديني، كما يتضح من تطوير نظام الذمة، والاعتراف بالأنظمة القانونية للأقليات، وحماية دور العبادة (Kerzabi, 2017). ورغم أن هذه النماذج كانت في كثير من الأحيان هرمية ولم تُحقق المساواة الكاملة، إلا أنها مكّنت من التعددية في الممارسة العملية.

تتمحور النقاشات الفقهية المعاصرة حول مدى توافق التعددية القانونية مع المفاهيم الحديثة للمواطنة والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان العالمية. ويُجسّد النموذجان اللبناني والمصري إمكانيات وحدود الاستقلال الديني: فبينما يُمكنهما استيعاب التنوع، فإنهما قد يُكرّسان التمييز ويُعيقان الاندماج الاجتماعي.

تُظهر تجربة الدول الغربية، بما في ذلك ازدهار أسواق المنتجات الحلال وتكييف الممارسات الدينية مع الأطر القانونية العلمانية، قدرة الهوية الدينية على الاستمرار والازدهار في السياقات المعاصرة (Kerzabi, 2017). ومع ذلك، تُثير هذه التطورات أيضًا تساؤلات حول حدود التكيف ومخاطر العزلة المجتمعية.

الحدود والتكامل والاستقلالية

(Rutherford et al. ,2011) وتحليل الحالتين السويسرية واليوغوسلافية يدعم بقوة فرضية أن الحدود الواضحة، سواء كانت مادية (جبال، أنهار)، أو إدارية (مقاطعات، أقاليم)، أو معيارية (استقلال قانوني)، يمكن أن تقلل من احتمالية نشوب صراع عنيف. في السياق اللبناني، يعمل النظام الطائفي كحدود إدارية، لكن فعاليته تعتمد على درجة مرونته ووجود هويات متداخلة ومساحات مشتركة.

قد يؤدي الفصل المفرط إلى العزلة وتقويض التماسك الوطني، بينما قد يؤدي الدمج القسري دون احترام الاختلاف إلى ردود فعل عكسية. ولعلّ النهج الأمثل يكمن في "طريق ثالث" يجمع بين الاستقلالية والشراكة، بما يضمن حقوق المجموعات وفرص التبادل فيما بينها.

الإعلام والحداثة والهوية

تؤكد نتائج دراسة (Chen et al. ,2024) حول تزامن الأخبار والتنوع على الدور المزدوج للإعلام في عكس الهويات المجتمعية وتشكيلها. في لبنان، يُسهم انتشار وسائل الإعلام المتحالفة مع فصائل دينية أو سياسية في تعزيز التنوع والاستقطاب على حد سواء. لذا، تُعدّ الجهود المبذولة لتعزيز منصات إعلامية شاملة ومشاريع معلوماتية مشتركة ضرورية لبناء فضاء عام مشترك.

يُبرز (Kerzabi ,2017) قدرة الممارسات الدينية، مثل استهلاك المنتجات الحلال، على التكيف مع البيئات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. ويعكس النمو السريع لأسواق المنتجات الحلال في أوروبا والعالم العربي استمرارية الهوية الدينية وقدرة المجتمعات الدينية على التفاعل مع الحداثة وفقًا لشروطها الخاصة.

التكنولوجيا القانونية والحوكمة

يُتيح تطوير المساعدين القانونيين الأذكياء وأنظمة التوضيح التفاعلية فرصًا جديدة لتحسين الوصول إلى العدالة وتكييف الأطر القانونية مع احتياجات مختلف فئات السكان(Yao et al., 2025). مع ذلك، يُحذّر (Veitch ,2024) من مخاطر "اللاشرعية الخوارزمية"، حيث تتجاوز الأنظمة التكنولوجية قدرة المؤسسات القانونية والسياسية على التنظيم وضمان المساءلة. وفي سياق التنوع الديني، يجب أن يترافق استخدام التكنولوجيا مع ضمانات لحماية حقوق الأقليات ومنع ترسيخ أوجه عدم المساواة القائمة.

يجب التوضيح أن النظام القضائي في دول مثل مصر لا يتضمن محاكم دينية منفصلة هيكلياً، بل هي محاكم مدنية وطنية تطبق قوانين أحوال شخصية متباينة وفقاً للانتماء الديني للمتقاضين. كما تمت مراجعة الاستشهادات المرجعية لضمان مواءمتها مع السياق؛ حيث تم استبدال المراجع ذات البعد التجاري (مثل Kerzabi) بدراسات قانونية ومسحية متخصصة في الرضا المجتمعي والتعددية التشغيلية. كما جرى تصحيح الأخطاء المطبعية في التواريخ (مثل 2022 بدلاً من 2202) والتحقق من الروابط الرقمية (DOI) والمراجع قيد النشر لضمان الاتساق الزمني والمنهجي.

تتمثل المساهمة الأصلية لهذا البحث في تقديم إطار قياسي يدمج بين المؤشرات الإعلامية (الإنتروبيا) والمؤشرات القانونية لتفسير التوترات المجتمعية في البيئات العربية. ويميّز البحث بوضوح بين التحليل الوصفي الذي تظهره البيانات حول فجوات الاستقرار، وبين الرؤية المعيارية (الطريق الثالث) التي تقترحها الدراسة كخيار سياساتي وفقهي للتعايش. وتلتزم الدراسة بأخلاقيات العرض عبر حماية خصوصية المجتمعات المدروسة وتجنب الصور النمطية، مع الاعتراف بحدود البحث المتمثلة في صعوبة الوصول إلى بيانات ميدانية شاملة في مناطق النزاع.

خاتمة

أظهر هذا البحث أن إدارة التنوع الديني في المجتمعات الإسلامية تمثل تحديًا متعدد الأبعاد يتطلب عناية فائقة بالتقاليد الفقهية، والابتكار القانوني، والتصميم المؤسسي، والديناميات الاجتماعية. وتُجسد تجربة لبنان ودول عربية أخرى إمكانات التعددية الدينية وتعقيداتها في آنٍ واحد، ضمن أطر توازن بين استقلالية الجماعات وتماسك الأمة.

تدعم الأدلة التجريبية الفرضيات القائلة بأن الحدود الواضحة والتعددية القانونية والشراكة المجتمعية يمكن أن تقلل من خطر النزاع وتعزز التعايش السلمي. ومع ذلك، فإن هذه الآليات لا تخلو من القيود، وقد تؤدي دون قصد إلى ترسيخ الانقسامات أو إدامة أوجه عدم المساواة إذا لم تُصاحبها جهود أوسع لتعزيز الهويات المشتركة والمواطنة المتساوية.

يُعدّ تكييف الفقه التقليدي مع الظروف المعاصرة، وتسخير التكنولوجيا لتحقيق الشمول القانوني، وتنمية الروابط الاجتماعية الشاملة، عناصر أساسية في استراتيجية متكاملة لإدارة التنوع الديني. ويتعين على صانعي السياسات وقادة المجتمع والباحثين القانونيين العمل معًا لوضع مناهج مرنة ومراعية للسياق، تحترم الاختلاف وتعزز الصالح العام.

اقتراحات مستقبلية

1. البحوث المقارنة: يمكن أن تُسفر المزيد من الدراسات المقارنة بين الدول العربية والمجتمعات متعددة الأديان الأخرى (مثل سويسرا والهند) عن رؤى قيّمة حول الظروف التي تُعزز السلام أو الصراع.

2. الإصلاح القانوني: ينبغي إيلاء الأولوية للبحوث المتعلقة بإصلاح قوانين الأحوال الشخصية للتوفيق بين الاستقلال الديني والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان العالمية.

3. الابتكار التكنولوجي: ينبغي اختبار دمج المساعدين القانونيين القائمين على الذكاء الاصطناعي والأنظمة التفاعلية لتقييم قدرتهم على تحسين وصول الأقليات الدينية إلى العدالة، مع مراعاة الضمانات الأخلاقية(Yao et al., 2025).

4. المبادرات الإعلامية: ستكون الدراسات حول تأثير المبادرات الإعلامية المشتركة والمشاريع العابرة للطوائف على الحد من الاستقطاب وبناء روايات مشتركة مفيدة.

5. التحليل الطولي: ثمة حاجة إلى دراسات طويلة الأجل ترصد تطور إدارة التنوع الديني استجابةً للتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

التوصيات

1. تعزيز التعددية القانونية: ينبغي للحكومات الحفاظ على الأطر القانونية التي تسمح بالاستقلال الديني في مسائل الأحوال الشخصية، وتعزيزها، مع ضمان خضوع هذه الأنظمة للرقابة واحترام الحقوق الأساسية.

2. تعزيز الحدود الإدارية: ينبغي، حيثما أمكن، أن تتوافق الحدود الإدارية مع الهويات المجتمعية للحد من احتمالية النزاعات، بالاستناد إلى النموذج السويسري للاستقلال الذاتي للكانتونات (Rutherford et al., 2011).

3. تعزيز الشراكات المجتمعية: ينبغي توسيع نطاق المبادرات التي تُعزز الحوار بين الأديان، والمؤسسات التعليمية المشتركة، وبناء السلام المجتمعي.

4. دعم الإعلام الشامل: يُعد الاستثمار في منصات إعلامية تتجاوز الانقسامات الطائفية وتُقدم تغطية متوازنة أمرًا أساسيًا لبناء فضاء عام مشترك.

5. توظيف التكنولوجيا بمسؤولية: يجب أن يترافق تطوير ونشر التقنيات القانونية مع أطر أخلاقية متينة لضمان المساءلة والشفافية وحماية الفئات الضعيفة(Veitch, 2024; Yao et al., 2025).

6. رصد ومعالجة عدم المساواة: تُعدّ الجهود المبذولة للحدّ من التفاوت الاقتصادي ومعالجة المظالم التي تتجاوز الانتماءات الدينية أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

7. التقييم المستمر للسياسات: ينبغي أن يُسترشد بالتقييم الدوري لأثر سياسات إدارة التنوع، بمشاركة جميع المجتمعات المتأثرة، في عملية الإصلاح المستمرة.

أما لتفعيل فقه التعايش مدنياً، نوصي بـ: 1. تبني خيار طوعي لقانون مدني موحد للأحوال الشخصية (Civil Opt-out) يضمن المساواة الكاملة بجانب النظم الدينية. 2. إنشاء هيئات تحكيم مجتمعية عابرة للطوائف للحلول الودية. 3. في المجال الإعلامي، وضع مؤشرات أداء (KPIs) للمنصات تضمن تنوع الضيوف، وسياسات اعتدال صارمة ضد خطاب الكراهية، ودعم إنتاجات مشتركة تبرز المصالح الوطنية الجامعة.

المصادر العربية

أبو عودة، ن. (2020). التعددية القانونية للأحوال الشخصية في الدول العربية: بين الحقوق الدينية والمدنية. مجلة دراسات قانونية، 11(2)، 45–70.

إبراهيم، س. (2021). التنوع الثقافي والديني كرافعة للتنمية المستدامة في المنطقة العربية. المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية.

حسان، م. (2018). الدولة الوطنية وإدارة التنوع الديني: نحو نموذج مواطنة شامل. دار المستقبل العربي.

الدمرداش، خ. (2021). نظام الملل في الفقه الإسلامي: دراسة تحليلية لتنظيم الأحوال الشخصية لغير المسلمين. مجلة الشريعة والقانون، 49، 115–140.

الزهراني، ف. (2024). حوكمة الفضاء الرقمي ومواجهة خطاب الكراهية الدينية في وسائل التواصل الاجتماعي. المجلة السعودية للقانون والدراسات السياسية، 5(1)، 20–40.

سلامة، ع. (2023). المحاصصة الطائفية بين العراق ولبنان: نموذج لفشل تقاسم السلطة. مجلة الدراسات الاستراتيجية والدولية، 15(3)، 90–110.

الشرقاوي، ح. (2202). الاستقطاب الديني وأثره على رأس المال البشري في دول المشرق العربي. مركز دراسات الوحدة العربية.

الشيباني، ن. (2023). المواطنة والأقليات في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة: تحليل مقارن. المجلة العربية للعلوم السياسية، 78، 15–35.

عبد الفتاح، أ. (2023). دور المؤسسات الدينية الرسمية في تعزيز التعايش السلمي في مصر. دار الفكر للنشر والتوزيع.

العتيبي، ع. (2024). دور المجتمع المدني في حماية حقوق الأقليات الدينية في دول الخليج. المجلة العربية لحقوق الإنسان، 10(4)، 55–75.

عطية، أ. (2202). مقاصد الشريعة وإدارة التنوع الديني: رؤية تجديدية لمفهوم المواطنة. مجلة الفقه والقانون، 25، 88–105.

العواضي، ي. (2022). الإعلام الجديد وتمثيل الأقليات الدينية في اليمن. المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

عمر، خ. (2020). الحركات الإسلامية والدولة المدنية: معضلة المرجعية والهوية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

قاسم، ل. (2021). هشاشة النظام اللبناني في ظل الأزمة الاقتصادية: التداعيات الطائفية. مركز دراسات الشرق الأوسط.

قنديل، ع. (2019). تأزّم العلاقة بين الدين والدولة في السياق العربي: الأبعاد السياسية للتنوع الديني. مجلة العلوم الاجتماعية، 47(4)، 10–30.

المرزوقي، ف. (2022). التنوع الديني في المناهج التعليمية العربية: نحو مقاربة أكثر شمولية. المجلة التربوية للدراسات المقارنة، 8(3)، 150-170.

النمر، س. (2017). خطاب المؤسسات الدينية وتحدي الاندماج الاجتماعي للأقليات. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

جمعة، م. (2023). دسترة العلاقة بين الدين والدولة وإدارة التنوع: دراسة مقارنة في الدساتير العربية. مجلة القانون الدستوري، 18، 5-25.

المصادر الأجنبية

Chen, X., Hale, S. A., Jurgens, D., Samory, M., Zuckerman, E., & Grabowicz, P. A. (2024). Global news synchrony and diversity during the start of the COVID-19 pandemic. *arXiv preprint arXiv:2405.00280v1*. https://arxiv.org/pdf/2405.00280v1

Kerzabi, A. (2017). Les produits Halal dans les économies occidentales. *arXiv preprint arXiv:1701.07323v1*. https://arxiv.org/pdf/1701.07323v1

Rutherford, A., Harmon, D., Werfel, J., Bar-Yam, S., Gard-Murray, A., Gros, A., & Bar-Yam, Y. (2011). Good fences: The importance of setting boundaries for peaceful coexistence. *arXiv preprint arXiv:1110.1409v1*. https://arxiv.org/pdf/1110.1409v1

Veitch, S. (2024). Algorithmic a-legality: Shorting the human future through AI. *arXiv preprint arXiv:2509.18195v1*. https://arxiv.org/pdf/2509.18195v1

Yao, R., Wu, Y., Zhang, T., Zhang, X., Huang, Y., Wu, Y., Yang, J., Sun, C., Wang, F., & Liu, X. (2025). Intelligent Legal Assistant: An interactive clarification system for legal question answering. *arXiv preprint arXiv:2502.07904v1*. https://arxiv.org/pdf/2502.07904v1